

تقرير الشال

هذه نتيجة عدم الانضباط وشروط التسبب ورداءة أداء وفساد الإدارة

.. ولكم من اليونان مثال صارخ يا أولي الأبواب بالكويت



مواطنون يونانيون يتصارعون للحصول على رقم للدخول الى مصرف اليونان الوطني بعد أن فرضت السلطات حداً معيناً للسحب اليومي (أ. ف. ب.)

تاريخ وحاضر التزام

الكويت بخطط

التنمية شبيهة

باليونان: لا شيء

اليونان وأوروبا

خطابان متناقضان

بين تحمل

الخروج والانتحار

الاقتصادي

الكويت ربما

أضاعت فرصة

أخيرة لإصلاح

حقيقي بتكاليف

محتملة

عرج تقرير «الشال» على الأزمة اليونانية مستذكراً دورسا، قائلًا: «إن اليونان صوتت بـ «لا» كبيرة ضد برنامج التقشف الذي يفرضه عليه شركاء عملة اليورو الـ 18 الآخرين، وبينما أعطى رئيس الوزراء اليوناني انطباعاً بأن «لا» سوف تدعم موقفه النقابوس مع شركائه الأوروبيين، منحته الشركاء مهلة حتى اليوم الأحد ليأتي بمقترح لحل أزمتته يحظى بقبولهم. المعضلة هي في المواقف والأحكام المسبقة بين الطرفين، فالانطباع السائد منذ قرون هو ضعف الانضباط والتزام اليونانيين، فإزمات اليونان وعدها ثمانين أزمتاً سابقة، احتاجت لحلها إلى معدل 10 سنوات لكل واحدة منها، بينما المعدل لألمانيا ستة واحدة للأزمة. وقدر اليونان هو أن الدعم لحل أزمتها يمول بالدرجة الأولى من ألمانيا، ومستشارة ألمانيا فرضت رؤاها المنضبطة ونجحت في إطفاء 4 حرائق أخرى في إيطاليا وإسبانيا والبرتغال وإيرلندا، وتعتقد أنها الآن في وضع أفضل لتحمّل خروج اليونان من اليورو، بدلا من تخريب إنجازاتها الأربعة الأخيرة». وقال التقرير انه على النقيض من ذلك، تعتقد اليونان أنها قدمت كل التضحيات الممكنة، فنتائج الحل الإجمالي بسبب التقشف المحفّف فقد 25٪ من مستواه في بداية الأزمة، وبطالة الشباب فوق الـ 50٪، أي نصف الإنباء عاطل عن العمل، و25٪ البطالة الكلية شاملة الأبناء، واقتطعت من

تقاعد الأجداد، وإن هذا الوضع البائس دفع الناس للتصويت بأغلبية كبيرة بـ «لا». ورغم أن الخروج من اليورو بمنزلة الانتحار الاقتصادي على المدى القصير إلى المتوسط، إلا أن الناس اعتقدوا بأنه لم يعد لديهم ما يخسرون، وهو تقدير خاطئ، فإن فقدت اليونان الحضارة الأوروبية، وعادت إلى الدراخما، فسوف تحتاج إلى سنوات طويلة من انحسار في الثقة، وانخفاض شديد في الدخل الحقيقي بسبب التضخم، وارتفاع في معدلات البطالة والهجرة.

ولعل دروس مستفادة من هذه الأزمة هي في منافع الانضباط والالتزام وشروط التسبب ورداءة أداء وفساد الإدارة، فالتاريخ، وإلى حد ما الحاضر، يجعل شركاءها لا يتفقون فيما تقترح وما تفعل، لذلك هي من دون الدول الأربع المازومة الأخرى من تأخر إصلاح اقتصادها، هي

تدفع الثمن. وفي الخطه، وإنه من المؤسف أن صرح الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية عاد عن كلامه الصحيح رغم إعلان عاشر ثمانين سنوات بلا تنمية رسمياً أنها فشلت في تحقيق أهداف الخطة السابقة بسبب المسببات الصحية التي ذكرها الأمين العام، ليقول في تصريحه المناقض الثاني بأن الكويت أو اليونان، لا فرق، بلد عريق في الالتزام بالتخطيط، وحصل على شهادة إشادة من زملائه في دول مجلس التعاون الخليجي. لقد فقدت الكويت حضارة النفط الذي سمع زمن رواجه بكثير من الشسط، وربما تكون الكويت أضاعت فرصة أخيرة لإصلاح حقيقي بتكاليف محتملة، وتصريح الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ثم نقضه في 48 ساعة، يؤكد أن تاريخه وحاضر ومستقبل الالتزام في الكويت، ليس بخير.

لا حاجة للسرية.. فإدارات النظيفة والكفوة لا تخشى الشفافية «الصدوق الأسود»..

موجودات الكويت 550 مليار دولار

قارن تقرير «الشال» الاقتصادي بين مكونات واستثمارات صندوق التقاعد الترويجي الصدوق السيادي وبين احتياطي الأجيال القادمة والاحتياطي العام الكويتي، مشيراً إلى أن حجم الصندوق الترويجي يبلغ نحو 862,5 مليار دولار باستثمارات كلها خارجية وبإستراتيجية معلنة توزع استثماراتها ما بين 60٪ وأسهما و35٪ دخلاً ثابتاً و5٪ عقاراً، وجغرافياً موزعة على أوروبا 39٪ وأميركا الشمالية 39٪ وآسيا 18٪ و4٪ بقية العالم. هذه المعلومات مستقاة من موقع (www.nbim.no) ومتاحة للجميع وتتغير بالدقائق وفقاً لكل قرار يتخذ ويغير ولو بشكل يسير في حجمها، وكان توزيع استثماراتها في 2015/03/31 مقارباً جداً لأهدافها وبحدود 62,5٪ وأسهما و35,3٪ سندات أو دخلاً ثابتاً و2,3٪ عقاراً.

ولفت التقرير إلى انه في الأسبوع الفائت، وفي جلسة سرية لمجلس الأمة، وليوم واحد في السنة عادة ما يكون في نهاية الفصل التشريعي، عرضت الحكومة ما اتفق خطاً على تسميته بالحالة المالية للدولة، بينما هو لا يعدو عرضاً لإجماليات مكونات احتياطي الأجيال القادمة والاحتياطي العام. وجرى العادة على تسريب معلومات الصندوق الأسود بعد كل جلسة سرية، ونحن لا نستطيع الجزم بصدقها أو حتى بصوابها، ولكن لا نملك سوى توثيق ما يتم تسريبه بعد إخضاعه من قبلنا لاختبار لدى منطقتيه. والأرقام المسربة، ترجح أن يكون حجم احتياطي الأجيال القادمة بحدود 400 مليار دولار، وحجم الاحتياطي العام بحدود 144 مليار دولار، أي بمجموع بحدود 544 مليار دولار، وهو قريب من رقم نشر مؤخراً وكان بحدود 548 مليار دولار. وبإضافة إليها موجودات أخرى لم تنشر تفاصيلها بقيمة بحدود 48 مليار دولار، ويفترض أن يخضم منها الالتزامات والتي قدرت بنحو 63 مليار دولار للعودة الرصيد الصافي إلى رصيد قريب من مجموع الاحتياطيين، ولا نستطيع تأكيد عدالة قيمته ولا تفاصيل مكوناته، ولا يبدو أنه

افتراض التقرير أن أرقام العجز في موازنة السنة المالية الفائتة 2015/2014 جاءت أفضل من الأرقام الأولية التي ذكرها وزير المالية، أو حتى حققت فائضاً، ولنفترض أيضاً أن نفقات الموازنة الحالية البالغة 19,17 مليار دينار وإيراداتها البالغة نحو 12,2 مليار دينار ويعجز افتراض من نون خصم المرحل لاحتياطي الأجيال القادمة بحدود 7 مليارات دينار، أيضاً جاءت أفضل أو حتى حققت فائضاً، هل سيدفعنا ذلك إلى نسيان حقيقة عدم إمكانات الاستدامة؟ الواقع هو أن الخلاف ليس على حتمية عدم الاستدامة، وإنما على توقيتها، فالتكاليف إنشائية برميل النفط 2,515 دينار حالياً في ارتفاع، واستهلاكه محلياً في ارتفاع، والقادمون إلى سوق العمل سيتضاعفون بحدود 16 سنة قادمة، وأسعار النفط لن تعود إلى مستويات عام 2013 على المدى المنظور، والحل لا يكمن بمجرد التذكير والشكوى.

الشكوى أمر طيب دليل وعي وإن متأخر.. لكن أين استدامة الميزانية؟

وزير المالية يشكو العجز.. ولا يأتي بالحلول

13٪ معدل النمو السنوي للإنفاق العام لـ 10 سنوات أدى إلى العجز الحالي

المتبقي بعد الرواتب والدعم لا يفي بالحد الأدنى لتحقيق أي هدف تنموي

يفترض أن يكون لدينا 3 موازنات مقرة سلفاً.. وليس إقرار ميزانية بعد نفاذها بـ 3 أشهر

وزير المالية، أمر طيب أن يشكو وزير المالية، وذلك دليل وعي وإن متأخر، ولكنها شكوى لمن؟ فمع الشكوى لابد أن تأتي الحلول، والمؤشرات غير مريحة، لإقرار الميزانية تم بعد ربع سنة من نفاذها، بينما يفترض أن يكون لدينا 3 موازنات مقرة سلفاً، والرواتب وما في حكمها تستهلك 52٪ من نفقاتها بالإضافة إلى 20٪ للدعومات بمجموع 72٪، والمتبقي لكل ما عداها 28٪ من النفقات العامة، وإلى جانب استحالة استدامة هذا النمط من النفقات، ما تبقى لا يفي بالحد الأدنى لتحقيق أي هدف تنموي. والواقع أن الأرقام توحى بأنه لا علاقة بين الإنفاق العام ومشروع أو خطة التنمية، فمن أصل 501 مشروع تمولهم الموازنة 77٪ منها لا علاقة لها بخطة التنمية وفقاً لتقرير لجنة الميزانيات، وربما بسبب تطبيق المعايير التي ذكرها الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وعليه تعتبر هدراً في الموارد وليست مشروعات.



وزير المالية أس الصالح في إحدى الجلسات النيابية

متفائلة، وإن البيانات الأولية للحساب الختامي للدولة عن السنة المالية الفائتة 2015/2014 تشير إلى تحقيق عجز مالي فعلي بحدود 2314 مليون دينار. ويرى التقرير انه ليس بصدد محاكمة الماضي، ولكن الوضع غير الاستدام الحالي هو صناعة

قال تقرير «الشال» ان الخلاصات التي أتت على لسان مسؤولين في جلسة إقرار متأخرة 3 شهور للموازنة العامة 2015/2015، صحيحة، وكان من الممكن أن تكون أفضل من مجرد تصريحات صحيحة لو أنها اقترنت بخطة عمل لمواجهة تداعياتها المحتملة. يقول وزير المالية في بيانه «نحن أمام وضع صعب في الوقت الحالي يحتم علينا ضرورة التفكير جدياً في بدء عمليات الإصلاح المالي للسيطرة على إنفاقنا العام الحالي وأن نعمل على تنوع مصادر إيرادات الدولة حتى لا تستمر الميزانية تحت رحمة تطورات الأوضاع في سوق النفط العالمي». ويضيف وزير النفط «أشرت في أكثر من موضع إلى استحالة استدامة المالية العامة للدولة بأوضاعها الحالية، وإن عجز الميزانية قائم لا محالة، وقد قدرت المؤسسات الدولية حدوده ما بين 2017 إلى 2021»، ثم يذكر في موقع آخر ما يوحى بأن تقديرات المؤسسات الدولية كانت

بيع الأفراد للأسهم يتراجع

الأجانب يقبلون على الأسهم الكويتية.. أكثر من الخليجيين

يفوق إقبال نظر أنهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد. وأشار التقرير إلى انخفاض عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 4,9٪، ما بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية ديسمبر 2015، ومقارنة بانخفاض أكبر بلغت نسبته 7,4٪ ما بين نهاية ديسمبر 2013 ونهاية يونيو 2014، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية يونيو 2015، نحو 58,019 من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 39,556 حساباً في نهاية يونيو 2014، أي ما نسبته 11,9٪ من إجمالي الحسابات، وبارتفاع بلغت نسبته نحو 46,7٪ خلال الفترة بين يونيو 2014 ويونيو 2015. ومنخفضاً عن مستوى نهاية مايو 2015 بنحو 36,5٪، خلال شهر واحد، وذلك نتيجة شهر رمضان المبارك الذي يتسم فيه أداء السوق بالضعف وتدني سيولته.

بذلك، على 87,2٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبعة، (89,1٪ للفترة نفسها 2014)، في حين اشترى أسهما بقيمة 2,070 مليار دينار، مستوحين، بذلك، على 84,6٪، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (83,4٪ للفترة نفسها 2014)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدين بيعاً، بنحو 62,241 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المتعاملين الكويتيين في سوقهم هي الأدنى. وقال: بلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 11,6٪، (13٪ للفترة نفسها 2014)، واشتروا ما قيمته 284,254 مليون دينار، في حين بلغت قيمة أسهمهم المبعة، نحو 235,037 مليون دينار، أي ما نسبته 9,6٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبعة، (8,1٪ للفترة نفسها 2014)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر شراءً، بنحو 49,217 مليون دينار. كما بلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس

(15,4٪ للفترة نفسها 2014)، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 379,356 مليون دينار، في حين اشترى أسهما بقيمة 357,123 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته، بيعاً، بنحو 22,233 مليون دينار. وآخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 9,4٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (10,5٪ للفترة نفسها 2014)، و7,9٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبعة، (8,1٪ للفترة نفسها 2014)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 230,365 مليون دينار، في حين باع أسهما بقيمة 192,967 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته، شراءً، بنحو 37,397 مليون دينار. وذكر التقرير انه من خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهما بقيمة 2,133 مليار دينار، مستوحين،

أفاد تقرير «الشال» بأن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، لكن نصيبهم إلى هبوط، إذ استحوذوا على 50,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبعة، (52,1٪ للنصف الأول من عام 2014)، و47,2٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (45,9٪ للنصف الأول من عام 2014). وابع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 1,231 مليار دينار، كما اشترى أسهما بقيمة 1,155 مليار دينار، ليصبح صافي تداولاتهم، الأكثر بيعاً، بنحو 76,044 مليون دينار. واستند «الشال» إلى تقرير أصدرته الشركة الكويتية للمقاصة بعنوان «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين»، عن الفترة من 2015/01/30 إلى 2015/01/30، وأفاد باستحواذ قطاع المؤسسات والشركات على 28,8٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (28,3٪ للفترة نفسها 2014)، و26,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبعة،



هل بدأ الأفراد يتمسكون بالأسهم؟

(20٪ للفترة نفسها 2014)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 703,483 ملايين دينار، في حين باع أسهما بقيمة 642,603 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر شراءً، بنحو 60,879 مليون دينار.

وقال ان ثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء (الحافظ)، فقد استحوذ على 15,5٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبعة، (19,9٪ للفترة نفسها 2014)، و14,6٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة،